

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 283 - الفصل السادس في بيان خيار العيب إضافة الخيار إلى العيب
من إضافة المفسد إلى السبب إلى السبب أي الخيار الذي يثبت بشرط
العيب وخيار العيب يثبت للامتنع من غير شرط وبلا
مُدَّة أي ليس لخيار العيب أجل مُعَيَّنٌ فلهذا إذا طالع
الامتنع على عيب في المبيع ولم يقع منه ما يبطل خيار
العيب أو يدل على الرضا بالمبيع دام له الخيار مُدَّة
حياته ولم يسقط لتعوضه عن المخاصمة زماناً يُمكِّنه
فيه المخاصمة (انظر المادة 67) حتى لو وجد في الدابة
التي اشتراها عيباً وقصد ردّها إلى البائع فلم يجد
فألمسكها عنده وأطعمها من غير أن يتصرّف فيها تصرّفًا
يدل على رضاه بالعيب فله أن يردّها حينما يجد البائع
كما أن له أن يرجع بنقصان العيب على البائع إذا تلفت
الدابة خلال مُدَّة الإيماء أمّا عند الشافعي فخيار
العيب على الفور ولا يبطل بغيره ولا عذر ويعتبر
الفور حسب المعتاد فلا يبطل من الامتنع المصارعة خلاف
المعتاد (باجوري) ويجري خيار العيب أياً في الإجارة
والقسيمة وبديل الصلح (انظر كتاب الإجارة والصلح
والقسيمة) ويثبت أيضاً في المهر وبديل المخالصة (
هندية) - * * * * - خلاصة الفصل 1 : يثبت خيار العيب
من غير شرط وبلا مُدَّة أمّا عند الشافعي ففورا 2 -
يجري خيار العيب في البيع والإجارة والقسيمة وبديل
الصلح والمهر وبديل المخالصة ' هندية ' 3 - يقتضي
البيع المطلق أن يكون المبيع سالماً من كل عيب لأن
الأصل السلامة من العيوب 4 - العيوب الفاحش واليسير
سيان في إيجاب الخيار 5 - يجب لثبوت خيار العيب تحقق
سنة شرط 6 - يحق للامتنع خيار العيب كائناً من كان
فسخ البيع إلا في خمس مسائل 7 - مئونة ردّ المبيع

بِخِيَارِ الْعَيْبِ تَلَزَمُ الْمُشْتَرِي . 8 - صَاحِبُ خِيَارِ الْعَيْبِ لَهُ
 قَبُولُ الْمَبِيعِ بِثَمَنِهِ الْمُسَمَّى كُلِّهِ وَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُهُ وَنَقْصُ
 الثَّمَنِ بِمَا يُقَابِلُ الْعَيْبَ إِلَّا إِذَا رَضِيَ الْبَائِعُ أَوْ كَانَ ثَمَنُ
 مَانِعٍ مِنَ الرَّدِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصَافٍ حِمَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ . 9 -
 إِذَا أَدَّى الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِلَى الْبَائِعِ وَرَدَّ الْمَبِيعَ بِخِيَارِ
 الْعَيْبِ فَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ الْبَائِعَ بِمَا
 يُقَابِلُ الثَّمَنَ الَّذِي دَفَعَهُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ . 10 - فِي مَسْأَلَةٍ
 وَاحِدَةٍ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ 11 -
 لِدَعْوَى رَدِّ الْمَبِيعِ بِخِيَارِ الْعَيْبِ أُصُولُ مُحَاكِمَةٍ خَاصَّةٌ . 12 -
 إِذَا كَانَتْ دَعْوَى رَدِّ الْمَبِيعِ بِخِيَارِ الْعَيْبِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ
 يَجِبُ إِنْجَابُهَا بِالْبَيْئَةِ وَلَيْسَ لِلْإِقْرَارِ وَالنَّكُولِ حُكْمٌ . 13 -
 يَنْتَقِلُ خِيَارُ الْعَيْبِ إِلَى الْوَارِثِ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ لَا بِطَرِيقِ
 الْإِرْثِ لِلْمُورِثِ 14 - إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِخِيَارِ الْعَيْبِ وَقَعَ قَبْلَ
 الْقَبْضِ فَلِلْمُشْتَرِي فَسْخُ الْمَبِيعِ مِنْ نَفْسِهِ رَأْسًا بِشَرْطِ أَنْ